

Distr.: General
21 August 2024
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

كوت ديفوار

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

موجز تنفيذي

تقدم كوت ديفوار إلى مجلس حقوق الإنسان دورياً، على غرار الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، تقريراً وطنياً عن حالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وفي نهاية استعراضها الدوري الشامل الأخير في أيار/مايو 2019، تلقت كوت ديفوار 247 توصية، قبلت منها 222 وأحاطت علماً بـ 25.

وتعرض مقدمة هذا التقرير الوطني، المقدم في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، لمحة عامة عن الطبيعة الشاملة لإعداده، وتوضح مختلف المراحل التي مر بها، بما في ذلك تقديم تقرير منتصف المدة.

أما الجزء الثاني فيتناول مختلف التغيرات التي حدثت منذ الاستعراض السابق، فيما يتعلق بتطور الإطارين المعياري والمؤسسي والسياسات العامة. وتعرض فيه أيضاً الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها شتى الجهات صاحبة المصلحة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلاً عن حالة تنفيذ التوصيات المقبولة، مُجمعة حسب الموضوع.

ويسلط الجزء الأخير من التقرير الضوء على الصعوبات والقيود التي واجهتها كوت ديفوار في تنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان التي تتضمن التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل. ويُظهر على وجه الخصوص أن الدول التي قدمت توصيات لم تتمكن من تقديم الدعم المتوقع لتنفيذها.

وعرضت كوت ديفوار الممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ التوصيات المقبولة وبتطور في حالة حقوق الإنسان، إسهاماً منها في توطيد الإنجازات المتعددة الأوجه التي تحقّقها هذه الآلية التفاعلية الفريدة من نوعها في الأمم المتحدة، ألا وهي الاستعراض الدوري الشامل.

مقدمة

1- يتناول هذا التقرير، المقدم في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ استعراضها السابق الذي قبلت فيه الدولة 222 توصية من أصل 247. والتقرير منظم على أساس المحاور التالية:

- أولاً- المنهجية والعملية التشاورية العامة؛
- ثانياً- التغييرات التي طرأت منذ الاستعراض السابق؛
- ثالثاً- التدابير الدرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- رابعاً- تنفيذ التوصيات المقبولة؛
- خامساً- الصعوبات والقيود والممارسات الجيدة المرتبطة بتنفيذ التوصيات المقبولة وبتطور حالة حقوق الإنسان؛
- سادساً- الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية للتغلب على هذه الصعوبات والقيود، وتحسين حالة حقوق الإنسان؛
- سابعاً- الاحتياجات في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية.

أولاً- المنهجية والعملية التشاورية العامة

2- أثبتت في إعداد التقرير الوطني عملية شاملة ومتواصلة. وبغية ضمان الإعداد السليم للمعلومات التي يتعين تقديمها، اتخذت دولة كوت ديفوار المبادرات التالية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة⁽¹⁾:

- وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان؛
- تقديم تقرير منتصف المدة؛
- تجديد اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية برصد تطبيق الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تنظيم مشاورات مع البرلمان والأمانة العامة للحكومة؛
- اتباع نهج تشاركي في إعداد المسودة الأولية للتقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل؛
- اعتماد الحكومة المسودة الأولية للتقرير الوطني.

ثانياً- التغييرات التي طرأت منذ الاستعراض السابق

3- شهدت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تطوراً كبيراً في إطارها المعيارى والمؤسسي وفي سياساتها العامة.

ألف- تطور الإطار المعيارى

4- لقد تبنت كوت ديفوار بحزم منطق التحسين المستمر لإطارها المعيارى منذ أن مثلت آخر مرة أمام مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ولتحقيق هذه الغاية، صُيِّق على العديد من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

- 5- وبالإضافة إلى ذلك، أثّرت الترسنة القانونية المحلية بنصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تتعلق بحماية الممتلكات والأشخاص، وبحماية الفئات الضعيفة في المقام الأول، تمثيلاً مع الالتزامات المقطوعة أمام هيئات معاهدات الأمم المتحدة وأمام آليات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
- 6- وستُرفق بهذا التقرير، تسهياً للمتابعة، قائمة بمختلف هذه النصوص التعاهدية والتشريعية والتنظيمية التي يتناولها هذا التقرير، بما في ذلك تسع معاهدات صدّق عليها وأربعة وعشرون قانوناً صدر، بالإضافة إلى العديد من المراسيم والأوامر والتعاميم⁽²⁾.

باء - تطور الإطار المؤسسي

- 7- أنشأت كوت ديفوار المؤسسات التالية:
- الهيئة المركزية للتبني في كوت ديفوار؛
 - القطب الجنائي الاقتصادي والمالي؛
 - وكالة إدارة واسترداد الأصول الإجرامية؛
 - لجنة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
 - اللجنة التقنية للمساعدة القانونية وإعادة التصنيف المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع العام؛
 - اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني؛
 - مركز بينجرفيل لمراقبة القاصرين؛
 - اللجنة الوطنية المعنية بالأهلية للحصول على صفة عديم الجنسية؛
 - اللجنة الوطنية للطعون المتعلقة بانعدام الجنسية؛
 - اللجنة الوطنية لمكافحة تغير المناخ.

جيم - تطور السياسات العامة ذات الصلة بحقوق الإنسان

- 8- بغية تعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وضعت كوت ديفوار و/أو نفذت السياسات العامة التالية:
- البرنامج الوطني للتنمية 2021-2025؛
 - برنامج الحكومة الاجتماعي (2020، 2021، 2022، 2023)؛
 - خطة العمل المتعلقة بالسياسات القطاعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان، 2021-2025؛
 - الخطة الاستراتيجية لصحة الأم والطفل، 2021-2025؛
 - خطة العمل الوطنية لتنظيم الأسرة المدرجة في الميزانية، 2021-2025؛
 - السياسة الوطنية لحماية الطفل؛
 - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي المنقحة في عام 2024؛
 - السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي 2021-2025؛
 - السياسة الوطنية للمساواة والإنصاف والشؤون الجنسانية المنقحة في عام 2024؛
 - خطة العمل الوطنية للقضاء على حالات انعدام الجنسية في كوت ديفوار، 2021-2024؛

- البرنامج الوطني لتحسين التعليم المبكر؛
- برنامج التدريس المحدد الهدف (المنطقة الجنوبية الغربية)؛
- برنامج نظام الإبلاغ عن الحوادث البيئية؛
- الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ؛
- الخطة الاستراتيجية للتنمية للفترة 2024-2026 التي وضعتها وزارة البيئة والتنمية المستدامة والانتقال البيئي.

ثالثاً - التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - احترام الالتزامات الدولية

- 9- بموجب المادة 123 من الدستور، "تكون للمعاهدات أو الاتفاقات المصدق عليها حسب الأصول، بمجرد نشرها، الأسبقية على القوانين، رهناً بتطبيق الطرف الآخر المعاهدة أو الاتفاق، في كل حالة".
- 10- ووفقاً لهذه الأحكام الدستورية، اضطلعت دولة كوت ديفوار بعملية إصلاح تشريعي وتنظيمي واسعة النطاق تهدف إلى مواءمة نظامها القانوني المحلي مع التزاماتها الدولية.
- 11- وتحرص عدة دوائر وزارية ومؤسسات وطنية على وفاء الدولة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، لا سيما من خلال التعاون المنتظم مع الآليات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

باء - أنشطة تعزيز حقوق الإنسان

- 12- شرعت الحكومة في تنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، باستحداث مادة دراسية محددة تسمى "التثقيف بحقوق الإنسان والمواطنة"⁽³⁾.
- 13- وأعدت وزارة التربية الوطنية والتعليم المهني "دليل التثقيف في مجال حقوق الإنسان" لتعزيز حقوق الإنسان والسلام في المدارس.
- 14- ويجري إعداد برامج التدريب قبل الخدمة وأثناءها لأفراد قوات الدفاع والأمن. ويشمل هذا التدريب، الذي يستفيد منه أيضاً موظفو السجون وموظفو المياه والغابات والقضاة، مواضيع شتى في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن قواعد القانون الدولي الإنساني. ونُظمت أيضاً حملات للتوعية والتدريب، لا سيما لمناهضة العنف الأسري والعنف الجنسي وممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاغتصاب والتحرش الجنسي والزواج القسري والزواج المبكر والتعذيب وعدم تسجيل المواليد، استهدفت الصحفيين والأطباء وضباط الشرطة القضائية وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين.
- 15- وبالإضافة إلى ذلك، أتاح الاحتفال بالأيام الدولية لحقوق الإنسان فرصة لتنظيم حملات للتوعية العامة. فالاحتفال بالذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، كان بمثابة فرصة لتكثيف هذه الإجراءات، ولا سيما لتعهد الدولة بالتزامات، من خلال تقديم دعم في الوقت المناسب لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
- 16- ومنذ عام 2019، نظمت وزارة العدل وحقوق الإنسان 16 يوماً إقليمياً لحقوق الإنسان⁽⁴⁾.
- 17- وفي تموز/يوليه 2022، قدمت كوت ديفوار تقريرها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك.

جيم - أنشطة حماية حقوق الإنسان

- 18- أدت وزارة العدل وحقوق الإنسان دواً نشطاً في حماية حقوق الإنسان، لا سيما من خلال إجراء تحقيقات غير قضائية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي عُرضت عليها، وزيارة أماكن الاحتجاز بانتظام⁽⁵⁾. وخلال هذه الزيارات، تُعقد جلسات لبناء قدرات المديرين وغيرهم من موظفي السجون بشأن قواعد الاحتجاز الدنيا⁽⁶⁾.
- 19- أما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد أجرى 6 517 زيارة لأماكن سلب الحرية خلال الفترة قيد الاستعراض.
- 20- وتخضع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان لتحقيقات منهجية يجريها المجلس ووزارة العدل وحقوق الإنسان أو الدوائر المختصة في الوزارات الفنية الأخرى. وقد تناولت دعاوى قانونية نظرت فيها المحاكم المدنية والاجتماعية والجنائية مباشرة بعض حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وفرض مجلس الدولة الرقابة على العديد من الأعمال الإدارية، لا سيما المراسيم والأوامر الوزارية.

دال - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

- 21- تشارك كوت ديفوار بانتظام في دورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وقد قدمت إليها تقريراً دورياً في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتشارك أيضاً في دورات هيئات معاهدات الأمم المتحدة الأخرى. ومن هذه الهيئات لجنة مناهضة التعذيب، التي قدمت إليها كوت ديفوار تقريرها الأولي في تموز/يوليه 2024. وفي تموز/يوليه 2023، اجتمع وفد من كوت ديفوار مع مختلف أمانات هيئات المعاهدات لإقامة اتصالات مفيدة بهدف تقديم تقارير البلد المتأخرة.
- 22- وتشارك كوت ديفوار أيضاً بفعالية في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان الذي هي عضو فيه منذ عام 2021.
- 23- وتتعاون الدولة تعاوناً وثيقاً مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بالموافقة على طلباتها المتعلقة بإجراء زيارات وبالتعاون من أجل إنجاح هذه الزيارات.

رابعاً - تنفيذ التوصيات المقبولة

ألف - حماية واحترام الحقوق المدنية والسياسية

1- التوصيات المنفذة تنفيذاً تاماً

- استقلال القضاء، ومكافحة الفساد، والوصول إلى العدالة (88-140، 89-140، 95-140، 97-140، 98-140، 103-140)*
- 24- أتاح تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالسياسات القطاعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان للفترة 2016-2020، على وجه الخصوص، تحسين فرص الحصول على المساعدة القضائية، من خلال اعتماد نصوص قانونية واستحداث بند مخصص في الميزانية، وإعادة تأهيل المحاكم وتجهيزها، وبناء هياكل أساسية قضائية جديدة (محكمة الاستئناف في دالو وكورهغو، ومحمكة أبوبو وبينجرفيل)، وتحسين ظروف الاحتجاز بإعادة تأهيل الهياكل الأساسية القائمة وبناء مرافق سجنية جديدة، والنهوض برافاه المحتجزين بزيادة حصة إعاشتهم اليومية، التي انتقلت من 1 185 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في عام 2021 إلى 1 525 فرنكاً في عام 2022، ثم إلى 1 641 فرنكاً في عام 2023 في كل يوم ولكل محتجز.

25- وفي السياق نفسه، وضعت وزارة العدل وحقوق الإنسان خطة عمل متعلقة بالسياسات القطاعية للفترة 2021-2025 تعزز الإنجازات المحققة وتهدف إلى ما يلي:

- تحسين الوصول إلى نظام قضائي جيد؛
 - تحسين ظروف الاحتجاز وإعادة إدماج المحتجزين؛
 - ضمان تعزيز وحماية واحترام الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- 26- ومن أجل تعزيز استقلال القضاء، سنت كوت ديفوار القانونين التاليين، وفقاً لدستورها:
- القانون الأساسي رقم 2022-221 المؤرخ 25 آذار/مارس 2022 الذي يحدد اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء وتكوينه وتنظيمه وسير عمله؛
 - القانون رقم 2022-194 المؤرخ 11 آذار/مارس 2022 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاء.
- 27- وسنت كوت ديفوار أيضاً القانون رقم 2022-193 المؤرخ 11 آذار/مارس 2022 بشأن إنشاء القطب الجنائي الاقتصادي والمالي وصلاحياته وتنظيمه وسير عمله.

تنمية مهارات القضاة والمحامين في مجال حقوق الإنسان (140-63، 140-99)

- 28- بغية تنمية مهارات القضاة، جهزت وزارة العدل المعهد الوطني للتدريب القضائي بمباني أنسب في ياموسوكرو وبمركز للتدريب أثناء الخدمة في أبيدجان.
- 29- ويستفيد القضاة في إطار تدريبهم السابق للخدمة من وحدة تدريبية بعنوان القانون الدولي الإنساني.
- 30- ويستفيد القضاة والمحامون أيضاً من دورات لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أبرم اتفاق بين نقابة المحامين والمعهد لتدريب المحامين المتدربين.

التقيد بالحدود الزمنية للاحتجاز لدى الشرطة والحبس الاحتياطي (140-86، 140-87، 140-91)

- 31- ينص القانون رقم 2018-975 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن قانون الإجراءات الجنائية، المعدّل بالقانون رقم 2022-192 المؤرخ 11 آذار/مارس 2022، على تنظيم الاحتجاز لدى الشرطة بإخضاعه لشروط صارمة، وفقاً للالتزامات الدولية لكوت ديفوار.
- 32- وبالإضافة إلى ذلك، تخضع مرافق الاحتجاز لضوابط صارمة تفرضها السلطات القضائية المختصة. ويراقب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بانتظام أماكن سلب الحرية.
- 33- ويجري أيضاً تعزيز قدرات العاملين في نظام العدالة الجنائية فيما يتعلق بالاحتجاز لدى الشرطة والحبس الاحتياطي. ونُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حلقة عمل بشأن فعالية بدائل الاحتجاز، شارك فيها جميع أصحاب المصلحة.
- 34- وعُدل أيضاً قانون الإجراءات الجنائية امتثالاً لحكم محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا⁽⁷⁾، للسماح بتنفيذ أمر الإفراج الصادر عن دائرة التحقيق، على الرغم من الطعن بالنقض المقدم من مكتب المدعي العام.

افتتاح مكاتب المساعدة القضائية في المحاكم المحلية (140-90)

- 35- افتُتحت بالفعل مكاتب محلية للمساعدة القضائية في جميع المحاكم الابتدائية وملحقاتها. وبدأت هذه المكاتب تعمل بكامل طاقتها.

تدريب أفراد الشرطة على حظر التعذيب وموظفي السجون على القواعد الدنيا لمعاملة السجناء (140-63)

36- تنظم وزارة العدل وحقوق الإنسان بانتظام حملات للتوعية باحترام حقوق الإنسان تشمل دورات تدريبية لأفراد قوات الأمن.

37- وتشارك وزارة حقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في بناء قدرات مديري السجون وموظفيها بشأن القواعد المتعلقة بمعاملة المحتجزين ومنع التعذيب، في إطار زيارات لأماكن الاحتجاز.

38- وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت وحدة معنونة "حقوق الإنسان" في التدريب السابق للخدمة لطلاب الأكاديمية الوطنية للشرطة، في أبيدجان وكورهغو، مع تخصيص حصص لحظر التعذيب واحترام حقوق الإنسان أثناء التحقيقات، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز لدى الشرطة.

39- وفي إطار التدريب أثناء الخدمة، يستفيد ضباط الشرطة القضائية من أنشطة لبناء القدرات ينظمها لهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على وجه الخصوص. وقد استفاد من هذه الحلقات الدراسية أيضاً "المنسقون المعنيون بحقوق الإنسان" في المنطقة العسكرية الأولى التابعة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة لكوت ديفوار.

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (140-45، 140-114، 140-117، 140-122)

40- أنشأت كوت ديفوار آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان تعمل بكامل طاقتها، وتضطلع بأنشطتها بانتظام. وتتألف من ممثل عن⁽⁸⁾:

- وزير حقوق الإنسان؛
- وزير الأمن؛
- وزير العدل؛
- وزير الدفاع؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

حرية الصحافة وحرية التعبير وحماية الصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان (140-116، 140-119، 140-54، 140-75، 140-110، 140-115، 140-118، 140-112، 140-119، 140-123، 140-125)

41- بغية تعزيز حرية الصحفيين في التعبير وضمان حمايتهم، أصدرت كوت ديفوار ما يلي:

- القرار المشترك بين الوزارات رقم MJDH/MEMD/MIS/972 المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 المتعلق بإنشاء آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- القانون رقم 979-2022 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعدل للقانون رقم 968-2017 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2017 المتعلق بالنظام القانوني للاتصال السمعي البصري. ويأخذ هذا القانون في الاعتبار تعريف مفاهيم الناشط، والمدون، والتواصل الإلكتروني، والتواصل العام عبر الإنترنت، والمستضيف، والمؤثر، ويضمن حرية النشر السمعي البصري.

42- وخفض القانون رقم 978-2022 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعدّل للقانون رقم 867-2017 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2017 المتعلق بالنظام القانوني للصحافة عدد سنوات الخبرة المطلوبة لتولي منصب مدير نشر صحيفة من 10 إلى 5، ويؤكد من جديد الحرية التي يتمتع بها الصحفيون في عملهم، ويضع إطاراً للتأليف والنشر من خلال الإنتاجات الإعلامية الرقمية التي تسمى مواقع إلكترونية.

43- وعلاوة على ذلك، منحت وكالة دعم تطوير وسائل الإعلام التي أنشئت في عام 2021 لتحل محل صندوق دعم تطوير الصحافة وأصبحت تشمل منظومة الاتصال بأكملها، مبلغ 2,200,000,000 فرنك لقطاع الإعلام منذ إنشائها وحتى عام 2023.

مكافحة الاتجار بالبشر (140-74، 140-80)

44- تلقت النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل تدريباً على مكافحة الاتجار بالبشر وعلى القانون الذي يحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، بهدف إشراكها في الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال.

45- وتتولى المديرية الفرعية للشرطة الجنائية المعنية بمكافحة الاتجار بالأطفال وجنوح الأحداث، التي أنشئت في حزيران/يونيه 2020، التحقيق في جميع حالات عمل الأطفال والاتجار بالبشر في كوت ديفوار.

46- ويحقق الدرك الوطني أيضاً في حالات عمل الأطفال في المناطق الريفية.

47- وقد اتخذت مبادرات شتى لمتتين إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر وتقديم الرعاية الشاملة إلى الضحايا منها تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية لموظفي إنفاذ القانون، وتوطيد إطار التعاون بين السكان ووكالات إنفاذ القانون في مكافحة الإقالات من العقاب على الاتجار بالبشر، وإنشاء مراكز الاتصال في المجتمعات المحلية للإبلاغ عن العنف والإيذاء والاستغلال، وإنشاء لجنة معنية بحماية الطفل للإبلاغ عن جميع حالات الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال في المجتمعات المحلية.

إعداد دليل بشأن إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالاتجار بالبشر (140-81)

48- اعتمدت كوت ديفوار:

- دليلاً لإجراءات التشغيل الموحدة لقمع المتجرين بالبشر وتقديم الرعاية المتكاملة إلى الضحايا؛
- إجراءات تشغيلية موحدة لحماية الطفل تهدف إلى تنسيق تدابير رعاية الأطفال ضحايا سوء المعاملة والعنف.

2- التوصيات المنفذة تنفيذاً جزئياً

التحقيقات في ادعاءات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري والتعذيب (140-73، 140-92، 140-94، 140-102، 140-105، 140-107)

49- تتواصل التحقيقات القضائية في ادعاءات أفعال إعدام خارج نطاق القضاء واختفاء قسري وتعذيب ارتكبتها موظفون مكلفون بإنفاذ القانون. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت كوت ديفوار وحدة تحقيق خاصة⁽⁹⁾ مكلفة بإجراء تحقيقات قضائية في الأفعال التي ارتكبت خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وقد عملت هذه الوحدة الخاصة على ملاحقة عشرات المسؤولين المدنيين والعسكريين بتهمة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات.

الحد من الاكتظاظ داخل السجون (106-140، 100-140، 92-140)

50- اضطلعت كوت ديفوار بما يلي:

- اعتماد الاستراتيجية دون القطاعية لدائرة السجون، بما في ذلك إعادة إدماج المحتجزين اجتماعياً ومهنياً من أجل ضبط عدد السجناء؛
- وضع الخطة الوطنية لتحسين ظروف الاحتجاز 2021-2025؛
- وضع خطة لبناء وترميم السجون؛
- استحداث برمجة CS-Greffe لإدارة شؤون السجون ودائرة السجون؛
- إلغاء تجريم بعض الجرائم البسيطة مثل التشرد؛
- اعتماد بدائل الاحتجاز.

51- وخلال الفترة قيد الاستعراض، استفاد من مراسيم العفو الجماعي 11 670 محتجزاً.

وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ عقوبات بديلة للسجن (101-140)

52- يجري وضع الخطة الوطنية لتنفيذ بدائل السجن. ومع ذلك، فبالإضافة إلى المرسوم رقم 241-2021 المؤرخ 26 أيار/مايو 2021 الذي يحدد طرائق تنفيذ أحكام خدمة المجتمع، عززت قدرات العاملين في نظام العدالة الجنائية فيما يتعلق بتنفيذ بدائل الاحتجاز.

تحسين ظروف عيش المحتجزين (106-140، 104-140، 100-140، 93-140)

53- تعتبر الحكومة تحسين ظروف عيش المحتجزين من أولوياتها. ومما يدل على ذلك اعتماد المرسوم رقم 239-2023 الصادر في 5 نيسان/أبريل 2023، الذي ينظم السجون ويحدد شروط احتجاز الأشخاص، وتزويد مرافق السجن بالموارد اللازمة لدفع تكاليف الأدوية الأساسية والفحوصات شبه الطبية والعلاج في المستشفيات، وتنظيم أنشطة الوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسياً وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وغيرها من الأمراض في السجون⁽¹⁰⁾، وتنظيم أنشطة الوقاية من المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات وعلاجه، وبناء سبع عيادات جديدة. وجدير بالذكر أيضاً وضع الخطة الوطنية لتحسين ظروف الاحتجاز 2021-2025.

حظر التعذيب (78-140)

54- في أعقاب انضمام كوت ديفوار إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، تجري عملية إنشاء الآلية الوطنية لمنع التعذيب، ولا تزال صياغة مشروع قانون في هذا الصدد قيد النظر أمام مجلس الوزراء.

55- ويراجع حالياً قانون العقوبات الذي يجرّم التعذيب بوصفه جريمة مستقلة لجعله جريمة تستوجب عقوبة جنائية.

56- وبالإضافة إلى ذلك، وبهدف ضمان منع التعذيب، تعمل وزارة العدل على إجراء زيارات منتظمة لمختلف أماكن سلب الحرية، وإصدار تصاريح لمنظمات المجتمع المدني لمراقبة أماكن سلب الحرية، وبناء قدرات ضباط الشرطة القضائية. ويتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضاً رصد أماكن الاحتجاز بانتظام.

مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال وعمل الأطفال (140-30، 140-76، 140-84، 140-164، 140-195، 140-197)

- 57- تحدد خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال وعمل الأطفال 2019-2021، التي مُدِّت حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، أولويات ومجالات تدخّل جديدة، مما يتيح تحسين حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من ضعف الأسر والمجتمعات المحلية من الناحية الاجتماعية الاقتصادية، وتعزيز الأطر المؤسسي والقانوني والبرنامجي لمكافحة عمل الأطفال في كوت ديفوار.
- 58- وبالإضافة إلى ذلك، تُنفَّذ أنشطة للتوعية بمكافحة الاتجار بالأطفال وبأهمية حماية ورعاية القاصرين الضحايا، وبتطبيق القانون رقم 1111-2016 المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2016 المتعلق بالاتجار بالبشر.
- 59- وأنشئ في بواكي وفيركيسيدوغو، في كانون الأول/ديسمبر 2019 وتشريع الأول/أكتوبر 2021 على التوالي، مركزان لاستقبال الأطفال الذين يواجهون صعوبات، وعُملت معلومات عن التطبيق الشبكي "116" على الهاتف المحمول للإبلاغ عن حالات الاتجار بالأطفال واستغلالهم. وتسهم أنشطة الدعوة المجتمعية أيضاً في إشراك مختلف الجماعات في حماية الطفل.

باء - حماية واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- التوصيات المنفذة تنفيذاً تاماً

التعليم المجاني والإلزامي (140-144، 140-151، 141-161، 140-147، 140-148، 140-149، 140-152)

- 60- أُجريت مناقشات مع جميع أصحاب المصلحة لضمان التطبيق الفعال للقانون رقم 2015-635 المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2015 المعدل للقانون رقم 95-696 المؤرخ 7 أيلول/سبتمبر 1995 بشأن التعليم، والمرسوم رقم 2012-488 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2012 بشأن اختصاصات وتنظيم وسير عمل لجان إدارة المدارس العامة، بصيغته المعدلة بموجب المرسوم رقم 2020-997 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2020.
- 61- وألغى الأمر رقم MENA/CAB/0093 الصادر في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 المساهمات الاستثنائية التي كانت تفرضها تلك اللجان. ويقتضي بيان الأعمال أيضاً من مروجي المدارس الخاصة تخفيض تكاليف التعليم.
- 62- وقد أدت جميع التدابير المتخذة، بما في ذلك حملة التوعية بالإلزامية التعليم التي شاركت فيها الصحافة، إلى زيادة عدد المدارس والفصول الدراسية والمعلمين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بُني ما مجموعه 838 فصلاً دراسياً، واقترن ذلك بزيادة كبيرة في عدد المعلمين لمواكبة عدد التلاميذ، وخاصة الفتيات⁽¹¹⁾.
- 63- وتعمل كوت ديفوار بنشاط على تعزيز وتنفيذ سياسة التعليم الإلزامي التي وضعتها. وتتظّم أيضاً حملات مكثفة للتوعية بحقوق الطفل وإكمال الفتيات تعليمهن.

التحاق الفتيات بالمدرسة (140-145، 140-150، 140-153، 140-154، 140-165، 140-167، 140-175، 140-193)

- 64- ساعد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم بتعليم الفتيات وسياسة محو الأمية، فضلاً عن نشر التدابير المتعلقة ببرنامج "المدرسة للجميع"، على زيادة التحاق الفتيات بالمدارس. وسنُعزّز هذه المبادرات ببناء ثلاث مدارس ثانوية للتميز للفتيات في مناطق باغوي ومي وجنوب كوموي.

زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للصحة (140-136، 140-137، 140-138، 140-142، 140-143، 140-185)

65- في الفترة بين عامي 2019 و2024، ارتفعت ميزانية وزارة الصحة والنظافة العامة والتغطية الصحية الشاملة من 997 036 516 414 فرنكاً إلى 639 855 873 694 فرنكاً⁽¹²⁾.

المساواة في الحصول على الأراضي (140-53، 140-194)

66- اعتمدت كوت ديفوار، في 15 حزيران/يونيه 2023، برنامجاً وطنياً لضمان أمن حيازة الأراضي الريفية، يكفل تنفيذه المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الأراضي الريفية. وعلاوة على ذلك، ينص القانون رقم 573-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 والمتعلق بالميراث على المساواة في حقوق الميراث بين الرجل والمرأة. وقد أسفر تنفيذ مشاريع لضمان حيازة الأراضي وحملات التوعية المنتظمة التي تضطلع بها وكالة الأراضي الريفية، وهي الهيكل المخصص لضمان حيازة الأراضي الريفية، عن نتائج مقنعة. ونتيجة لذلك، حصلت النساء على نسبة 12 في المائة من مجموع الشهادات العقارية الصادرة البالغ عددها 31 930 شهادة⁽¹³⁾.

تنفيذ خطة التنمية الوطنية (140-38، 140-39، 140-49، 140-60، 140-61، 140-64، 140-129، 140-133، 140-134)

67- استمر تنفيذ خطة التنمية الوطنية على الرغم من الصعوبات الكامنة في السياق الدولي ودون الإقليمي. وأدى هذا التنفيذ، المدعوم بطلب محلي قوي وبارتفاع معدلات التبادل التجاري، إلى دفع عجلة القطاع الاقتصادي، مما أفضى إلى معدل نمو اقتصادي يقدر بنحو 6,5 في المائة، مقارنة بمعدل 8,2 في المائة المستهدف في خطة التنمية الوطنية.

2- التوصيات المنفذة تنفيذاً جزئياً

تطوير خدمات الرعاية الصحية المجانية والحصول على الرعاية الصحية (140-135، 140-141، 140-142)

68- ارتفع معدل موظفي الرعاية الصحية (الأطباء والممرضات والقابلات) لكل 10,000 نسمة من 9,04 في عام 2022 إلى 9,13 في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، بُني/زُعم 348 مرفقاً للرعاية الصحية الأولية، منها 69 مرفقاً جديداً و279 مرفقاً زُعم وجُهِز. وبالمثل، استُقداد 20 مستشفى عاماً و16 عيادة توليد من عمليات ترميم وتجهيز وحداتها الخاصة بطب النساء والولادة. وفي الوقت نفسه، بُنيت وحدة جديدة لأمراض النساء والولادة وطب الأطفال في المستشفى الجامعي في كوكودي.

69- ودُعم جميع هذه الإجراءات بمبادرات لتحسين الحصول على مياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

الحصول على وسائل منع الحمل والتثقيف الجنسي (140-180)

70- مكن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصحة الأم والطفل 2021-2025 من تحسين تقديم الخدمات، وضمان توافر منتجات الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والأطفال باستمرار.

71- واعتمدت كوت ديفوار أيضاً خطة عمل وطنية لتنظيم الأسرة للفترة 2021-2025 مدرجة في الميزانية. وأضفى البلد طابعاً مؤسسياً على الأسابيع الوطنية لتنظيم الأسرة، وعزز توفير خدمات تنظيم الأسرة مجاناً للشباب من خلال إعادة تنظيم مرافق صحية ملائمة للمراهقين والشباب والسكان عموماً، مع إدماج خدمات تنظيم الأسرة في 98 في المائة من المراكز الصحية العامة والخاصة. ويجري تنفيذ العديد من المبادرات الأخرى.

مكافحة وفيات الأمهات والرضع (140-139، 140-140، 140-176)

72- بالإضافة إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصحة الأم والطفل المذكورة في الفقرة 68، عززت قدرات 84 مستشفى مرجعياً و 1 827 مرفقاً للرعاية الصحية الأولية في مجال التغذية، وحُسنت خدمات رعاية حالات سوء التغذية الحاد، وُرُوج لتغذية الأمهات والرضع والأطفال الصغار، وشُجعت الإجراءات الأساسية في مجالات التغذية والنظافة الصحية والنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وأُتيحت تغطية كاملة لخدمات الترويج للتغذية والخدمات الوقائية والعلاجية. ويجري تنفيذ العديد من المبادرات الأخرى لتكثيف جهود مكافحة وفيات الأمهات والرضع.

مكافحة الفقر (140-131، 140-130، 140-138، 140-132، 140-186، 140-209)

73- تواصل الحكومة تنفيذ مشروع "شبكات الأمان الاجتماعي المنتجة" الذي يهدف إلى تمكين الأشخاص الذين يتلقون المساعدة. ويشمل البرنامج 227 000 أسرة معيشية مستفيدة، تعيش منها 125 000 أسرة في أكثر من 1 800 قرية في المناطق الريفية و 102 000 أسرة في المناطق الحضرية. وقد أتاح صندوق دعم المرأة في كوت ديفوار قروضاً بقيمة 80 مليار فرنك لـ 400 000 امرأة. وتعمل الحكومة على اتخاذ تدابير إضافية.

الحماية الاجتماعية وحماية العمال (التغطية الصحية الشاملة) (140-127)

74- سيضمن تنفيذ نظام التغطية الصحية الشاملة، الذي يُعَمِّد كل من يعيش في كوت ديفوار⁽¹⁴⁾، ونظام الضمان الاجتماعي للعاملين لحسابهم الخاص⁽¹⁵⁾، حصول الجميع على حماية اجتماعية فعالة.

75- وفيما يتعلق بالانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي، اعتمدت كوت ديفوار الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للانتقال إلى الاقتصاد النظامي 2021-2025.

76- وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد مشروع تمكين المرأة واستغلال العائد الديمغرافي في منطقة الساحل، الذي لا يزال قيد التنفيذ، في مكافحة الفقر وضمان تمكين المرأة وتحقيق العائد الديمغرافي.

جيم - احترام المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي

1- التوصيات المنفذة تنفيذاً تاماً

المساواة بين الرجل والمرأة (140-126، 140-68، 140-70)

77- تتضمن الإصلاحات الهامة لمدونة الأسرة مستجدات تساعد على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. ومن هذه المستجدات القانون رقم 572-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 المتعلق بالأحداث، الذي يستعير عن مفهوم "القوة الأبوية" بمفهوم "السلطة الأبوية"، والقانون رقم 570-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 بشأن الزواج، الذي يهدف إلى تحسين العلاقات بين الزوجين وتحقيق التوازن فيها.

التوعية العامة بالممارسات التقليدية الضارة (140-128، 140-156، 140-161، 140-181)

78- تنظم وزارة العدل وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بانتظام حملات للتوعية باحترام حقوق الإنسان بوجه عام، وبمكافحة الممارسات التقليدية الضارة بوجه خاص. واعتمدت ونفذت أيضاً خطة للعمل المعجل لمكافحة زواج الأطفال.

الإسراع في تنفيذ القانون المؤرخ 24 آذار/مارس 2014 بشأن استحداث نظام التغطية الصحية الشاملة
(140-135، 140-140، 140-142)

79- تكفل التغطية الصحية الشاملة تغطية جميع الأشخاص الذين يعيشون في كوت ديفوار بنظام تأمين صحي. وتكفل للأشخاص ذوي أدنى دخل الحق في التغطية التكميلية والإعفاء من دفع المصاريف مسبقاً. ولتحقيق هذه الغاية، أنشئ السجل الاجتماعي الموحد، وأُرسلت قائمة الأسر المعيشية الهشة المؤهلة للتغطية الصحية الشاملة لتسجيلها والتكفل بها⁽¹⁶⁾.

مشاركة المرأة في إدارة الشؤون العامة وفي الوظائف العامة (140-162، 140-67، 140-170،
140-172، 140-173، 140-187، 140-162، 140-168، 140-171، 140-190،
140-192)

80- اعتمدت كوت ديفوار القانون رقم 2019-870 المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الذي ينص على تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للنساء في قوائم الأحزاب والتجمعات السياسية خلال الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات الإقليمية والبلدية.

81- وصدر الأمر رقم 2020-356 في 8 نيسان/أبريل 2020 بشأن تنقيح قانون الانتخابات لجعل هذا القانون متماشياً مع أحكام قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، بالنص على عدم قبول القوائم التي لا تمثل هذه الأحكام.

82- وتقرن هذه التدابير التشريعية بحملات توعية تبثها وسائل الإعلام، وبأنشطة ترويجية أخرى لإشراك المرأة في الشؤون العامة والسياسية. وقد أسفرت هذه المبادرات المختلفة عن نتائج ملموسة.

مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة (140-155، 140-71، 140-158، 140-160، 140-163،
140-174، 140-182، 140-184، 140-189، 140-166، 140-169، 140-191، 140-
157، 140-82، 140-109، 140-77)

83- يجرم القانون رقم 2019-574 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 المتعلق بقانون العقوبات والمعدل بالقانون رقم 2021-893 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 جميع أشكال العنف ضد المرأة. ويكمل هذا الحكم الجنائي القانون رقم 2021-894 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 المتعلق بتدابير حماية ضحايا العنف الأسري والاغتصاب والعنف الجنسي غير العنف الأسري، الذي يهدف إلى تمكين حماية ضحايا أعمال العنف هذه.

84- ويمكن قانون العقوبات من مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي بمزيد من الفعالية، لا سيما الاعتداء الجسدي والاعتداء الجنسي والعنف النفسي.

85- وتتضمن المادة 403 من قانون العقوبات أيضاً تعريفاً صريحاً للاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي.

86- وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن تقديم شهادة طبية لم يكن قط شرطاً بحكم القانون لمقبولية الشكوى، فإن القانون رقم 2021-894 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 المتعلق بتدابير حماية ضحايا العنف الأسري والاغتصاب والعنف الجنسي غير العنف الأسري يتناول هذه المسألة من خلال جعل الدولة مسؤولة عن تحمل تكاليف فحص الضحية وإصدار الشهادة الطبية.

87- وبالإضافة إلى ذلك، تُطَلَق بانتظام حملات للتوعية بشأن وصول المرأة إلى العدالة من أجل تسهيل هذا الوصول. وتنظم أيضاً دورات للتوعية وتقديم المساعدة القانونية تستهدف الجمهور، لا سيما قادة المجتمع والزعماء الدينيين وضباط الشرطة القضائية والقضاة وأعضاء البرلمان.

88- وقد اتخذت إجراءات خاصة لدعم النساء ضحايا العنف.

89- واستفاد 782 شخصاً من المساعدة القانونية، تشكل النساء نسبة 57,41 في المائة منهم. وأنشئ صندوق وفقاً للمادة 18 من اللائحة رقم 5 الصادرة عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتنفذ حملات للتوعية به تستهدف النساء على وجه الخصوص.

90- وتنظم أيضاً دورات للتوعية بالإجراءات القانونية للنساء والفتيات من جميع شرائح المجتمع، ولا سيما أضعفهن. وتنظم أيضاً دورات تدريبية لإطلاع قادة الجمعيات النسائية على حقوق المرأة وآليات حماية هذه الحقوق، مع التركيز بوجه خاص على القانون المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 المتعلق بتدابير حماية ضحايا العنف الأسري، الذي ينص على أن "للضحية التي تطلب المساعدة القانونية الحق في الحصول عليها"⁽¹⁷⁾.

91- وتساعد جمعية الحقوق في كوت ديفوار في الترويج لحقوق النساء والفتيات عن طريق مراكز المشورة القانونية ومراكز الخدمات الاستشارية والإحالة والتوجيه بشأن المسائل القانونية والقضائية. نتائج مراكز المشورة القانونية فيما يتعلق بالمساعدة القانونية في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي

الرجال	النساء	الفتيات	الفتيان	المجموع
105	795	606	60	1566

مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكر (140-191، 140-159)

92- تخضع الخاتبات في العديد من مناطق البلد بانتظام للملاحقة والمحاكمة والإدانة.

93- وأجريت في عام 2021 دراسة اجتماعية أنثروبولوجية بشأن العوائق الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على دوام زواج الأطفال وانتشاره واستمرار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في كوت ديفوار.

94- وأظهرت دراسات استقصائية وطنية حديثة العهد، تناولت تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، انخفاضاً في انتشار هذه الممارسة، من 36,7 في المائة في عام 2016 إلى 21 في المائة في عام 2021.

95- ويؤكد القانون رقم 570-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 بشأن الزواج سن الزواج ويحددها في 18 عاماً للرجال والنساء على السواء. وعلاوة على ذلك، يجرم قانون العقوبات الزواج المبكر والقسري⁽¹⁸⁾.

التعجيل بالمراجعة التشريعية الجارية لمواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقية (140-160، 140-179)

96- سُنت جميع مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان، ولا سيما ما يلي:

- القانون رقم 570-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 بشأن الزواج؛
- القانون رقم 573-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 بشأن الميراث؛
- القانون رقم 793-2022 المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 بشأن الطلاق والانفصال القانوني.

2- التوصيات المنفذة تنفيذاً جزئياً

دعم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي (140-200، 140-178)

97- يشكل القانون المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 المتعلق بتدابير حماية ضحايا العنف الأسري والاغتصاب والعنف الجنسي غير العنف الأسري استجابة مناسبة لهذا الشاغل. وتعكف وزارة العدل وحقوق الإنسان على تعميمه على نطاق واسع بتنظيم حلقات عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني والصحافة وضباط الشرطة القضائية والأطباء. وتشمل المبادرات الأخرى في هذا المجال ما يلي:

- اعتماد البرنامج الوطني لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- وضع إجراءات تشغيل وطنية موحدة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- التنقيح الجاري للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- وضع مشروع قانون بشأن الصحة الإنجابية؛
- بناء مراكز متكاملة لرعاية الأطفال ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي؛
- إنشاء منظمات المجتمع المدني مراكز استقبال⁽¹⁹⁾؛
- إنشاء 12 فضاءً مواتياً للنساء في غيغلو وداناني ومان وأوديني وبونا؛
- إطلاق خطي الاتصال للمساعدة رقم 116 ورقم 1308؛
- إنشاء 89 منصة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء البلد⁽²⁰⁾؛
- تنظيم حملات للتوعية شملت 117 618 امرأة و91 966 رجلاً في جميع أنحاء البلد؛
- إشراك 825 قائدًا من قادة المجتمع المحلي في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتسوية الودية.

قمع أعمال العنف الجنسي التي يرتكبها أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار وغيرهم من الأفراد المسلحين، وأعمال العنف التي تُرتكب في المدارس (140-85)

98- أنشأت الحكومة وحدة خاصة للتحقيق ومكافحة الإرهاب لملاحقة الأشخاص المشتبه في تورطهم في هذه الجرائم. وقد لاحقت هذه الوحدة الخاصة عشرات المسؤولين المدنيين والعسكريين على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتكبت خلال أزمة 2010-2011.

99- وتتناول إجراءات العنف القائم على النوع الاجتماعي على وجه السرعة بفضل تعيين منسقين معنيين بهذا العنف في وحدات الشرطة القضائية والمحاكم. وأطلقت أيضاً مبادرات أخرى في هذا الصدد.

دال- حماية واحترام حقوق الطفل

1- التوصيات المنفذة تنفيذاً تاماً

اعتماد قانون الزواج وحظر الاستثناء من الحد الأدنى لسن الزواج (140-70)

100- ينص القانون المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 بشأن الزواج على أنه لا يجوز للرجل والمرأة عقد الزواج قبل سن الثامنة عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، ألغي الإعفاء من شرط السن الذي كان من الممكن منحه للفتيات الصغيرات في السابق لأسباب جديدة.

دور المجتمع المدني في تحسين وضع الأطفال المخالفين للقانون (140-202)

101- أقامت الحكومة منصة دائمة لتبادل الآراء بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان وتعمل على الترويج لها. وتعمل الحكومة أيضاً على بناء قدرات هذه المنظمات لتحسين وضع الأطفال المخالفين للقانون.

مسؤولية الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان (140-44، 140-48، 140-198)

102- يحتوي قانون العقوبات على أحكام تتعلق بالمسؤولية الجنائية للكيانات القانونية⁽²¹⁾.

103- وأنشئت منصة لتنفيذ التعليق العام رقم 16 الصادر عن لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في حقوق الطفل. وعُمت أيضاً مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وينطبق الشيء نفسه على قانون البيئة.

104- وتعهدت الحكومة بوضع خطة وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية.

تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة حالات انعدام الجنسية (140-196، 140-204، 140-212، 140-213)

105- تحرص كوت ديفوار على تعميم وتنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على حالات انعدام الجنسية في البلد⁽²²⁾. وقد اعتمدت المرسوم رقم 1096-2019 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 المتعلق بإنشاء مكتب مركزي للتجنيس، الذي قلل عدد إجراءات الحصول على مرسوم التجنيس من 13 إلى 3 في غضون فترة تتراوح بين 6 أشهر و 24 شهراً. وتوجد قاعدة بيانات رقمية للمواطنين المتجنسين.

حماية الأطفال ذوي المهق (140-69، 140-72، 140-205)

106- تنظم الحكومة، بدعم من الشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية، حلقات عمل منتظمة للتعريف بالأحكام المتعلقة بحظر التمييز في الدستور والاتفاقيات والتشريعات. وتتيح "الأيام الإقليمية لحقوق الإنسان" فرصة لتوعية الناس بضرورة احترام حقوق الأشخاص ذوي المهق من أجل حمايتهم من الممارسات التمييزية.

2- التوصيات المنفذة تنفيذاً جزئياً

اعتماد سياسات حماية الطفل وتنفيذها (140-36، 140-199، 140-201، 140-206، 140-203)

107- أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لحماية الطفل⁽²³⁾. وتنظم الوزارات الفنية المعنية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني حملات للتوعية بحقوق الطفل. وتوضع ميزانية الدولة باتباع نهج قائم على حقوق الطفل.

108- وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع استراتيجية وطنية لحماية الطفل، بموازاة مراجعة السياسة الوطنية لحماية الطفل. وتوجد ست وثلاثون مؤسسة معتمدة للرعاية البديلة.

109- وتتعلق التدابير التشريعية المحددة، على وجه الخصوص، بالقانون رقم 571-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 المتعلق بالنسب، الذي يزيل جميع العقوبات التي تحول دون الاعتراف بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج، والقانون رقم 572-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 المتعلق بالأحداث، والقانون رقم 573-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 المتعلق بالميراث، وهي قوانين تعزز حماية حقوق الطفل.

110- وعندما يكون قاصر متورطاً في دعوى جنائية، يتلقى المساعدة من دائرة الحماية القضائية للأطفال والشباب الملحقه بكل محكمة.

111- ويحتوي قانون الإجراءات الجنائية على أحكام تنطبق على القاصرين المتهمين بارتكاب جريمة⁽²⁴⁾. ولذلك تخضع الجرائم التي يرتكبها القاصرون لتحقيق قضائي يجريه قاضي خاص، هو قاضي الأحداث. وتدخل هذه الجرائم أيضاً ضمن اختصاص محاكم متخصصة، تشمل قاضي الأحداث، ومحاكمة الأحداث، ومحاكمة جنايات الأحداث. ويركز قانون العقوبات بوجه خاص على التدابير التربوية وتدابير إعادة التأهيل الاجتماعي، التي أنشئت من أجلها هيكل متخصص مثل دائرة الحماية القضائية للأطفال والشباب، ومركز مراقبة الأحداث، ودائرة الحماية القضائية في السجون.

امثال معايير الاحتجاز (93-140)

112- أنشئت مراكز لمراقبة الأحداث، منها مركز في بينجريل، بالإضافة إلى المركزين الموجودين في بواكي ومان. وتتظم المفتشية العامة للدوائر القضائية دورياً عمليات لتفتيش السجون.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الإعاقة (140-146، 140-152، 140-211، 140-208، 140-210)

113- تشمل التدابير المتخذة لتنفيذ هذه التوصيات ما يلي:

- المرسوم رقم 88-2023 المؤرخ 15 شباط/فبراير 2023 المتعلق بإنشاء صندوق الإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة واختصاصاته وتنظيمه وسير عمله؛
- مشروع إدماج الأشخاص الضعفاء المدرج في إطار برنامج الحكومة الاجتماعي، الذي مكن في عام 2022 أكثر من 3 600 شخص ضعيف الحال من المشاركة في أنشطة مدرة للدخل⁽²⁵⁾؛
- الزيادة التدريجية في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الملحقين بالخدمة المدنية من خلال التوظيف بموجب ترتيبات استثنائية⁽²⁶⁾؛
- الأمر الوزاري المشترك رقم 0089 MENETFP/MEPS/MFFE الصادر في 25 حزيران/يونيه 2019 بشأن إنشاء منصة تنفيذ التعليم الشامل في كوت ديفوار واختصاصاتها وتنظيمها وسير عملها؛
- المرسوم الصادر في 22 أيلول/سبتمبر 2021 بشأن إنشاء اللجنة التقنية للمساعدة القانونية وإعادة التصنيف المهني للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص واختصاصاتها وتنظيمها وسير عملها⁽²⁷⁾؛
- توظيف 200 شخص من ذوي الإعاقة في الخدمة المدنية في عام 2021 بموجب ترتيبات استثنائية؛
- توظيف موظفين معنيين بتقديم الدعم من أجل رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

حق الأطفال ذوي الإعاقة في الصحة والتعليم (140-146، 140-152، 140-211)

114- اعتمدت كوت ديفوار القانون رقم 576-2019 المؤرخ 26 حزيران/يونيه 2019 الذي يرسي قانون البناء والسكن، ويخصّص فصله 3 لإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة أو محدودي الحركة.

115- وتبذل جهود لتحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع الخدمات الصحية.

116- وبالإضافة إلى ذلك، يجري الترويج في جميع أنحاء البلد لسياسة المدرسة الشاملة للجميع⁽²⁸⁾.

هاء - العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي

التوصيات المنفذة تنفيذاً تاماً

نشر تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة (141-2، 141-13)

117- انطلقت عملية نشر التقرير في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2015 في مكتب رئيس الوزراء. والتقرير متاح على موقع الحكومة على الإنترنت.

الانتقال الديمقراطي والسلام والاستقرار في البلد (140-79)

118- تحافظ الحكومة على علاقات مستمرة مع المعارضة في إطار الحوار السياسي الذي يضم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على السواء. وتتخذ باستمرار التوصيات المنبثقة من هذا الحوار، الذي بلغ مرحلته الخامسة.

119- وقد أدى هذا الحوار إلى إطلاق سراح العديد من أعضاء الأحزاب السياسية المدانين بجرائم عادية وعودة المنفيين، مما أسهم إسهاماً كبيراً في تهدئة الوضع الاجتماعي والسياسي.

مكافحة الإفلات من العقاب (141-9، 140-120)

120- تتولى الوحدة الخاصة للتحقيق ومكافحة الإرهاب⁽²⁹⁾ مسؤولية التحقيق القضائي والملاحقة القضائية في الجرائم المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية لعام 2010، وفي جميع المخالفات المرتبطة بتلك الجرائم. وهي مختصة أيضاً بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأعمال الإرهابية.

121- وقد باشرت هذه الوحدة، المزودة بما يكفي من الموارد المالية والبشرية والتقنية، عدة تحقيقات أسفرت عن محاكمات وأحكام إدانة، بما في ذلك الحكم بدفع تعويضات مدنية.

122- وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت إجراءات للتعويض المجتمعي للضحايا ونُظمت حملة لتوعية النساء والفتيات ضحايا العنف المرتبط بالنزاع بشأن الوصول إلى العدالة والرعاية الصحية والخدمات النفسية والاجتماعية.

تطبيق اتفاقيات الاتحاد الأفريقي بشأن مساعدة النازحين في أفريقيا وبشأن انعدام الجنسية (140-22، 140-28، 140-207)

123- عملت الحكومة على بناء 1,500 منزل في نوتادوو⁽³⁰⁾ و1,080 منزلاً في نيورينيغي⁽³¹⁾ لإيواء اللاجئين من بوركينا فاسو.

124- ويوجد إطار قانوني ومؤسسي في هذا الصدد، فضلاً عن سياسة تهدف إلى ضمان التعايش السلمي ومنع الإقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يمكن أن يتسبب في نزوح السكان أو الأشخاص بسبب هويتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي.

125- وجدير بالذكر أيضاً اعتماد مسودة أولية، في حزيران/يونيه 2022، لقانون اللجوء والمساعدة القانونية والإدارية لطالبي اللجوء⁽³²⁾.

126- وأسفرت هذه المبادرات المختلفة، في الفترة بين عامي 2019 و2024، عن نتائج هامة.

اعتماد قانون بشأن حماية الضحايا والشهود في الإجراءات القانونية المتعلقة بالنزاع (140-54)

127- اعتمدت كوت ديفوار القانون رقم 2018-570 المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2018 بشأن حماية الشهود والضحايا والمبلغين عن المخالفات والخبراء وغيرهم من الأشخاص المعنيين، ومرسوماً يقضي بإنشاء المكتب الوطني لحماية هؤلاء الأفراد⁽³³⁾.

واو - الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

التصديق على الصكوك القانونية الدولية (140-8، 140-9، 140-11، 140-16، 140-24، 140-25، 140-1، 140-3، 140-4، 140-7، 140-10، 140-14، 140-23، 140-27، 140-28 و 140-29، 140-2، 140-12، 140-15، 140-21، 140-32، 140-5، 140-6)

128- صدقت كوت ديفوار على الصكوك التالية:

- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام⁽³⁴⁾؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽³⁵⁾؛
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري⁽³⁶⁾؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم⁽³⁷⁾.

تقديم التقرير الأولي إلى لجنة مناهضة التعذيب (140-13)

129- خُدد يومًا 16 و 17 تموز/يوليه 2024 موعداً للنظر في التقرير الأولي لكوت ديفوار إلى لجنة مناهضة التعذيب.

التعاون مع آليات الأمم المتحدة والآليات الأفريقية لحقوق الإنسان (140-5، 141-9)

130- تتعاون كوت ديفوار بانتظام مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ومع المحكمة الجنائية الدولية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

تفعيل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات (140-17، 140-18، 140-47، 140-50، 140-65)

131- أصبحت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية برصد تطبيق الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تعمل بكامل طاقتها. ويشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في عملها على نحو شبه دائم. وتتعاون اللجنة أيضاً مع المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان⁽³⁸⁾.

التوصيات قيد التنفيذ

التصديق على الصكوك القانونية الدولية (140-29)

132- ينظر مجلس الوزراء حالياً في مشاريع المراسيم الخاصة بالانضمام إلى الصكوك الواردة أدناه:

- الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم؛
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

133- وعُرض مشروع القانون الذي يأذن بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على البرلمان لاعتماده.

134- وقُدمت مذكرة أُعدت بهدف التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين (رقم 189) إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية للتعليق عليها.

زاي- تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان والحوكمة

مواءمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع متطلبات مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (140-35، 140-41، 140-42، 140-43، 140-48، 140-52، 140-55، 140-56، 140-59، 140-62)

135- رفع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الفئة "ب" إلى الفئة "أ" في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد تسنى اعتماد المجلس في هذه الفئة بفضل مواءمة إطاره المؤسسي والتشريعي مع متطلبات مبادئ باريس.

إصلاح لجنة الانتخابات المستقلة (140-37، 140-111، 140-113)

136- وفقاً لأحكام الأمر رقم 306-2020 الصادر في 4 آذار/مارس 2020 المعدّل للقانون المتعلق بإعادة تنظيم لجنة الانتخابات المستقلة، استُؤنفت انتخابات أعضاء اللجان الانتخابية التي أصبح معظم كبار المسؤولين فيها من مرشحي المعارضة. وأُعيد أيضاً تشكيل لجنة الانتخابات المستقلة المركزية لضمان وجود أعضاء من الأحزاب السياسية المعارضة الذين كانوا مترددين في المشاركة في الماضي. وأُعيد تشكيل هذه اللجنة بناءً على توصية من المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وجاء نتيجة مناقشات وتبادل للآراء مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وأضحت اللجنة المعاد تشكيلها تضم 16 عضواً بدلاً من 15. وتتكون اللجنة الجديدة من ثلاثة أشخاص تقترحهم الأغلبية الحاكمة وأربعة أشخاص تقترحهم الأحزاب والتجمعات السياسية المعارضة.

137- وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد أعضاء اللجان المحلية من 7 أعضاء إلى 8، من بينهم شخص يقترحه حاكم الإقليم، وثلاثة أشخاص تقترحهم الأغلبية الحاكمة، وأربعة أشخاص تقترحهم الأحزاب والتجمعات السياسية المعارضة. ويزيد هذا الشكل الجديد من استيعاب الجميع في الانتخابات.

تعزيز الهيئة العليا للحوكمة الرشيدة و/أو الإطار القانوني لمكافحة الفساد (140-40، 140-124)

138- اعتمدت كوت ديفوار استراتيجية وطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد تنفذها، على وجه الخصوص، عن طريق حملات كثيفة للتوعية العامة بشأن الفساد.

139- وفي آب/أغسطس 2020، أعدت الهيئة العليا للحوكمة الرشيدة "الدليل العملي لمنع تضارب المصالح وتسويته"، بمساهمة عدة دوائر حكومية أخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويهدف الدليل إلى تسهيل تطبيق النصوص المتعلقة بمنع تضارب المصالح وتبنيه في الإدارات العامة وشبه العامة وتشجيع الممارسات الجيدة.

140- وبغية تعزيز مكافحة الفساد، أنشئت محكمة متخصصة بموجب القانون رقم 193-2022 المؤرخ 11 آذار/مارس 2022 بشأن إنشاء القطب الجنائي الاقتصادي والمالي وصلاحياته وتنظيمه وسير عمله.

141- وشكّل استرداد الأصول غير المشروعة وإدارتها موضوع المرسوم رقم 2022-349 المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2022 المحدّد لاختصاصات وتنظيم وسير عمل وكالة إدارة واسترداد الأصول الإجرامية، والمعدّل بالمرسوم رقم 2022-982 المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2022، وبمرسوم آخر مؤرخ 26 حزيران/يونيه 2024⁽³⁹⁾.

142- واكتمل جهاز مكافحة الفساد بإنشاء منصة SPACIA (نظام منع وكشف أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة) وفتح الخط الهاتفي المجاني 1345، في 11 تموز/يوليه 2022، وإنشاء منصة Signalis (منصة الإبلاغ الغُلق والأمن التابعة للهيئة العليا للحكومة الرشيدة) وفتح خط هاتفي مجاني للاتصال بها هو الرقم 11 800 800، في 25 أيار/مايو 2023.

143- وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، وقّع بروتوكول تفاهم بين الهيئة العليا للحكومة الرشيدة والمكتب الوطني لمكافحة الغش والفساد في السنغال، في 17 شباط/فبراير 2022.

144- وأذن القانون رقم 2022-190 المؤرخ 11 آذار/مارس 2022 بالتصديق على بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الفساد.

145- وبفضل كل هذه الجهود، ارتفع مؤشر مدركات الفساد في كوت ديفوار من 36 نقطة إلى 37 نقطة من أصل 100 منذ استعراضها الدوري الشامل السابق. وانتقل البلد من المركز 105 إلى المركز 99 من أصل 180 بلداً.

تدريب الأطراف الفاعلة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (140-46، 140-58، 140-63، 140-96)

146- تتولى التدريب في مجال حقوق الإنسان، في المقام الأول، الدوائر المختصة في وزارة العدل وحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. ونفذ المجلس ثمانية وعشرين نشاطاً تدريبياً في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة من 2019 إلى 2022. ووضع منذ عام 2018 إطاراً تدريبياً في مجال حقوق الإنسان يسمى "جامعة حقوق الإنسان"، يجمع عدداً كبيراً من الطلاب من جميع الخلفيات الاجتماعية والمهنية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية⁽⁴⁰⁾.

نشر الدستور داخل المؤسسات الوطنية وبين عامة الناس (140-66)

147- خلال "الأيام الإقليمية لحقوق الإنسان"، تضطلع وزارة العدل وحقوق الإنسان بأنشطة الدعوة للتعريف بالدستور.

خامساً- الصعوبات والقيود والممارسات الجيدة المرتبطة بتنفيذ التوصيات المقبولة وبتطور حالة حقوق الإنسان

ألف- الصعوبات

148- تشمل الصعوبات التي واجهتها كوت ديفوار ما يلي:

- القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وشكلت عائقاً شديداً أمام الاضطلاع بالعديد من الأنشطة اللازمة لتنفيذ التوصيات؛

- عدم الاستقرار المؤسسي المرتبط بالتدخل المفرط لأعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية برصد تطبيق الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان، مما أدى إلى تشتت في الكفاءات قوّض حسن سير عمل اللجنة؛
- عدم كفاية الموارد البشرية وموارد الميزانية المخصصة لرصد تنفيذ التوصيات؛
- عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الأنشطة المحددة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- عدم توفر إحصاءات محدّثة ومصنّفة.

باء - القيود

- 149- شهدت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تغييرات غير دستورية في السلطة أدت إلى تفاقم الوضع الأمني الموبوء أصلاً بالتهديدات الإرهابية. وقد تضافرت هذه العوامل وأسفرت عن تحديات جديدة مرتبطة على وجه الخصوص بإدارة تدفقات الهجرة في أعقاب الأزمات السياسية في البلدان المجاورة.
- 150- وتشمل التحديات الأخرى التي تواجهها كوت ديفوار ما يلي:
- الحفاظ على الإنجازات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
 - توطيد آليات تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
 - ضبط عدد السجناء؛
 - التنفيذ الفعال لبدائل الاحتجاز؛
 - الانتقال البيئي.

جيم - الممارسات الجيدة

- 151- تشمل الممارسات الجيدة ما يلي:
- تنظيم حلقات عمل لمناقشة التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل؛
 - اعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛
 - إعداد تقرير منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل بمشاركة الجميع؛
 - تجديد عضوية اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية برصد تطبيق الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
 - إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
 - إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة.

سادساً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية للتغلب على هذه الصعوبات والقيود، وتحسين حالة حقوق الإنسان

ألف - الأولويات

152- فيما يلي أولويات كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان:

- توطيد العمل على تعزيز حقوق الإنسان؛
- تحسين حماية حقوق الإنسان؛
- تمتين الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان؛
- تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد؛
- تحسين إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخاصة الأشخاص الضعفاء؛
- تحسين أوضاع السجون وتكثيف إجراءات إعادة إدماج السجناء؛
- توطيد عملية تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

باء - المبادرات

153- اتُخذت مبادرات شتى لتحسين حالة حقوق الإنسان، تشمل ما يلي:

- مشروع وضع خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- تحسين تنظيم المؤسسات القضائية؛
- تعزيز القدرات التشغيلية للنظام القضائي؛
- تحسين إدارة السجون؛
- تمتين الهياكل الأساسية للسجون وتحسين رفاه السجناء؛
- تعزيز برامج إعادة إدماج السجناء؛
- التدابير الجاري اتخاذها لضمان فعالية بدائل الاحتجاز.

جيم - التزامات كوت ديفوار

154- بغية التصدي بفعالية للتحديات الماثلة أمام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تتعهد كوت ديفوار بالالتزامات التالية:

- تحديث الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بسحب التوصيات التي نُفذت وإدراج توصيات جديدة؛
- تنفيذ التوصيات المقبولة؛
- تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛
- زيادة إشراك البرلمانين والجهات الفاعلة في مجال القضاء ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- مواصلة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- تقديم تقارير منتظمة إلى هيئات المعاهدات؛
- تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات المعاهدات؛
- إكمال عملية التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- إنشاء الآلية الوقائية الوطنية وتشغيلها على وجه السرعة؛
- بذل مزيد من الجهود، بوصفها بلداً ألغى عقوبة الإعدام، في سبيل إلغاء هذه العقوبة؛
- مواصلة توطيد الإطار القانوني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما حقوق النساء والأطفال.

سابعاً - الاحتياجات في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية

155 - تتعلق احتياجات كوت ديفوار في هذين المجالين بما يلي:

- بناء قدرات مختلف الأطراف المشاركة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛
- مساعدة اللجنة المشتركة بين الوزارات في الأنشطة المتعلقة بإعداد التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات؛
- مساعدة الإدارات الوزارية المسؤولة عن الاضطلاع بالأنشطة اللازمة لتنفيذ التوصيات؛
- تعزيز تحاور البلدان التي قدمت توصيات ودولة كوت ديفوار لتنفيذ هذه التوصيات.

Notes

- ¹ Il s'agit du Conseil National des Droits de l'Homme, des organisations de la société civile impliquées dans la promotion et la protection des droits de l'Homme, de certains partenaires techniques et financiers tels que le PNUD, l'ONUSIDA, l'OIF et l'UNFPA.
- ² Cf. Annexe 1).
- ³ Cf. décret n°2012-884 du 12 septembre 2012.
- ⁴ Il s'agit de journées promotionnelles de sensibilisation au respect des droits de l'Homme dans différentes régions du pays.
- ⁵ La Direction des Droits de l'Homme du Ministère de la Justice et des Droits de l'Homme a procédé à soixante (60) visites de lieux de détention depuis le dernier passage de la Côte d'Ivoire à l'EPU.
- ⁶ 909 agents pénitentiaires ont été formés en matière de détention préventive à fin septembre 2023.
- ⁷ Arrêt N° ECW/CCJ/JUD du 26 avril 2021, rendu dans l'affaire KODJO ALAIN VICTOR CLAUDE C/ République de Côte d'Ivoire.
- ⁸ Cf. l'arrêté interministériel n°972/MJDH/MEMD/MIS du 10 novembre 2021 portant création du mécanisme de protection des défenseurs des droits de l'Homme.
- ⁹ Cf. l'arrêté n° 020/MEMJ/DSJRH/MEF du 24 juin 2011.
- ¹⁰ Des missions en vue d'apprécier l'accès aux soins de santé sont effectuées conjointement par le MJDH avec des ONG telles que ENDA Santé et Alliance Côte d'Ivoire dans le cadre du Groupe de Travail Technique (GTT) VIH SIDA et tuberculose.
- ¹¹ Cf. graphique indiquant l'évolution des statistiques scolaires de 2019 et 2023 (Annexe 2).
- ¹² Cf. graphique indiquant l'évolution du budget en CFA du Ministère en charge de la santé de 2019 à 2024) (Annexe 2).
- ¹³ Ces chiffres datent de fin février 2024.
- ¹⁴ 13.000.000 de personnes ont été enrôlées.
- ¹⁵ Il a été procédé à l'enrôlement de plus de 450.000 personnes en fin 2023.
- ¹⁶ Le réseau national de soin est passé de 1 334 établissements de santé en 2022 à 1 699 établissements de santé en 2023, répartis dans 495 Sous-Préfectures sur 510 et couvrant toutes les 31 régions du pays.
- ¹⁷ Cf. article 13 de la loi n° 2021-984 du 21 décembre 2021 relative aux mesures de protection des victimes des violences domestiques, du viol et des violences sexuelles autres que domestiques.
- ¹⁸ Cf. article 439 nouveau du Code pénal.

- ¹⁹ Centre d'Excellence des Femmes de Man, Centre Communautaire d'Accueil et de Réhabilitation pour les Femmes et les Jeunes Filles de Logoualé, Centre d'Accueil et de Transit BLOOM, le centre d'accueil et d'écoute de l'ONG femmes en Actions d'Agboville, le centre d'accueil et d'hébergement de l'ONG AKWABA Mouso d'Abidjan, le centre d'hébergement de l'ONG CAVOEQUIVA et le centre d'hébergement de l'ONG dignité et droits pour les enfants en Côte d'Ivoire (DDCI).
- ²⁰ Le district Autonome d'Abidjan comptait à lui seul 12 plates formes à la date du 1er avril 2019.
- ²¹ Cf. article 96 du Code pénal.
- ²² Cf. arrêté interministériel n° 836/MAE/MJDH du 02 septembre 2020 portant création, organisation et fonctionnement de la Commission nationale d'éligibilité au statut d'apatride et arrêté interministériel n° 837/MAE/MJDH du 02 septembre 2020 portant création, organisation et fonctionnement de la Commission nationale de recours au statut d'apatride.
- ²³ Cf. décret n° 2019-779 du 25 septembre 2019 portant création, attributions, organisation et fonctionnement du comité interministériel de protection de l'enfant.
- ²⁴ Cf. articles 787 à 848 du Code de procédure pénale.
- ²⁵ Cf. PS-GOUV 2.
- ²⁶ Depuis 1997, cet effectif est porté à 2.300.
- ²⁷ Ce décret vise à garantir le droit à l'emploi des personnes en situation de handicap ainsi que le droit au reclassement professionnel des travailleurs handicapés de façon à favoriser l'inclusion sociale. La mise en place de ces différents mécanismes dirigés par les professionnels des différents secteurs incluant les organisations des personnes en situation de handicap, participe de la politique de l'inclusion sociale du Gouvernement, découlant du Programme Présidentiel « Une Côte d'Ivoire meilleure, Une Côte d'Ivoire Solidaire ».
- ²⁸ Cf. l'arrêté interministériel n° 0089 MENETFP/MEPS/MFFE du 25 juin 2019 portant création, attribution, organisation et fonctionnement de la plateforme de mise en œuvre de l'éducation inclusive en Côte d'Ivoire.
- ²⁹ Cette Cellule a été créée par le décret n°2016-543 du 20 juillet 2016 en remplacement de la Cellule spéciale d'enquête et d'Instruction créée par le décret n°2013-93 du 30 décembre 2013.
- ³⁰ Dans la région du Boukani, dans le Nord - Est de la Côte d'Ivoire.
- ³¹ Près de Ouangolodougou, dans le Nord de la Côte d'Ivoire.
- ³² La première forme d'assistance se traduit par le suivi et le règlement des cas de protection auxquels ils peuvent être confrontés et l'assurance du respect de leurs droits. L'assistance administrative consiste en la délivrance de documents d'identité et administratifs tels que le casier judiciaire.
- ³³ Décret N° 2020-953 du 09 décembre 2020 déterminant les attributions, la composition, l'organisation et le fonctionnement du Bureau de national de protection des témoins victimes, dénonciateurs, experts et autres personnes concernées.
- ³⁴ Le 03 mai 2024.
- ³⁵ Le 1er mars 2023.
- ³⁶ Le 06 juin 2024.
- ³⁷ Le 26 septembre 2023.
- ³⁸ Il s'agit, à titre d'exemples, de l'accompagnement pour l'élaboration du rapport dû au Comité contre la torture, l'organisation conjointe (d'atelier de renforcement des capacités des membres du Comité interministériel, atelier de sensibilisation sur les principes directeurs des nations unies relatifs aux droits de l'Homme).
- ³⁹ Cette Agence est chargée de l'exécution des décisions de gel et de confiscation des avoirs illicites prononcées dans le cadre des procédures pénales ou administratives. Ses organes ont été installés et elle est pleinement opérationnelle.
- ⁴⁰ Pour le premier semestre de l'année 2022, l'UDDH a organisé deux sessions de formation ordinaire portant sur le droit international des droits de l'Homme et les droits de l'enfant. Ces deux sessions ont mobilisé trois cent dix (310) auditeurs et auditrices.